



العرب وجيرانهم: تطوّرات الحرب العربية الباردة

مبروكة أمحمد الورفلي

قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد، جامعة بنغازي، ليبيا.

الكلمات المفتاحية:

الحرب العربية الباردة
الصراع العربي-العربي
سياسة المحاور
الصراع على النفوذ
الزعامة الإقليمية
الطائفية
الحرب بالوكالة

الملخص

شهدت المنطقة العربية ولا زالت تشهد حالة تنافس على النفوذ أطلق عليها الحرب الباردة الجديدة في الشرق الأوسط، وهي تشترك في أوجه تشابه بنيوية مهمة مع صراعات الخمسينيات والستينيات التي أطلق عليها مالكولم كير اسم "الحرب الباردة العربية". حيث كانت قوّة الأطراف الرئيسية تقاس من خلال قدرتها على التأثير على الصراعات السياسية الداخلية في الدول المجاورة. وعليه فإن السياسة الإقليمية المعقدة والعنيفة في الشرق الأوسط تُفهم على أنها حرب باردة بين عدد من اللاعبين الإقليميين، سواء الدول أو الجهات الفاعلة غير الحكومية. إنها حرب باردة لأن الفاعلين الرئيسيين لا يتواجهون، وعلى الأرجح لن يواجه بعضهم البعض عسكرياً. بل إن التنافس على النفوذ يتجلى في الأنظمة السياسية الداخلية للدول الضعيفة في المنطقة، وقد انتقل الصراع من كونه صراع بين أطراف عربية إلى صراع بين طرف عربي وطرف غير عربي ضمن المنطقة العربية. فقد أدّت التطوّرات التي شهدتها المنطقة منذ الثورة الإسلامية في إيران في عام 1979 إلى تغيير في طبيعة وأسباب وأطراف الحرب الباردة في المنطقة، حيث انحسر البعد القومي وفي المقابل تنامي البعد الديني الإسلامي تحديداً، في صراع على الزعامة والهيمنة. وقد صاحب ذلك ظهور التيارات الإسلامية كلاعب غير رسمي مما أثار في شكل هذه الحرب وأعاد رسم خريطة الصراع في المنطقة. وتظهر تداعيات هذه الحرب على ساحات الدول الضعيفة التي اخفقت في مشاريع بناء الدولة والتي تحوّلت إلى ساحة معارك لتلك الدول المتنافسة.

The Evolution of the Arab Cold War

Mabrouka Alwerfalli

Department of Political Science, Faculty of Economy, University of Benghazi, Libya

Keywords:

Arab Cold War
Inter-Arab conflict
Hegemonic Rivalry
Regional Leadership
Regional Politics
Sectarianism
Proxy War

ABSTRACT

The Arab cold war, in the aftermath of Arab uprising, seems to bear a resemblance to important similarities with the fifties and sixties conflicts in the area which Malcolm Kerr called "the Arab cold war." The power of the major protagonists in the Arab cold war was measured in their ability to affect political struggles in neighboring states where weak regimes had trouble controlling their own societies and local players sought regional allies against their own domestic opponents. Non-state actors played major roles. One aspect of the new Arab cold war is the paradox of power, where a state's own military power is not used as a war tool. Instead, the key is to be able to support non-state actors effectively in their domestic political battles within the weak states of the Arab world. The complicated and violent regional politics of the Arab world or the Middle East is better understood as a cold war among a number of regional players, both states and non-state actors, in which Iran and Saudi Arabia play the leading roles. It is a cold war because these two main actors are not confronting and most probably will not confront each other militarily. Rather, their contest for influence plays out in the domestic political systems of the region's weak states. Non-Arab players have joined the race for leadership and influence. Iran has become a major protagonist in the new Middle East cold war. Turkey has made a bid for a greater regional role. It is not an ideological battle of "progressives" versus "reactionaries." The line-ups are less ideological and more identity-based. Non-state actors played major roles.

*Corresponding author:

E-mail addresses: brica-bobaker@yahoo.co.uk

Article History : Received 28 August 2023 - Received in revised form 21 February 2024 - Accepted 22 February 2024

1. المقدمة

النخب الإسلامية في الداخل تجاذبا بين قوى يمين ويسار الوسط. يتجاذبها إقليمياً اتجاهان متعاكسان؛ من قبيل إيران وحزب الله من جهة والسعودية ودول مجلس التعاون الخليجي (قطر والإمارات) من جهة أخرى. هذا في الوقت الذي تشهد فيه المنطقة صعود تركيا وإيران وإسرائيل كقوى إقليمية متنافسة. إن "الحرب الباردة" التي تشهدها المنطقة حالياً، تتخذ شكلين ينطلقان من اختلافات دينية، وجدير بالملاحظة أنه باستثناء إسرائيل يشكل الإسلام الدين الرسمي لكل الدول الفاعلة، المتنافسة في المنطقة. وعليه يمكننا القول إن هذه الحرب تتعلق بالحرب الساخنة الشيوعية- السنيّة التي تدور رحاها في العراق وسوريا ولبنان والخليج واليمن، وحرب باردة أخرى موازية سنيّة - سنيّة تشمل تركيا ومصر والسعودية والقوى الإسلامية السياسية الصاعدة وذلك من أجل السيطرة على الشق السني من العالم الإسلامي والتحكّم فيه. فما هي أدوات الحرب الإقليمية الباردة؟ ومن هم أطرافها؟ وأين تدور رحاها بالوكالة؟

أهمية الدراسة

تعاني اليوم بعض الدول العربية (ليبيا، اليمن، سوريا، العراق، لبنان) من تبعات صراعات إقليمية هي ليست أطرافاً فيها، وتتفاقم أزماتها وتتعمق مشاكلها وتطول معاناتها باستمرار التنافس واستمرار حروب بالوكالة تدور رحاها على أراضيها بعد أن تحوّلت إلى ساحة معارك لتلك الدول المتنافسة. حيث تخوض الدول الفاعلة في منطقة الشرق الأوسط وحوض البحر المتوسط صراعا من أجل تأمين الطاقة، وزعامة العالم الإسلامي، والهيمنة على المنطقة الإقليمية. وقد اختلف هذا الصراع من حيث أسبابه وأطرافه ودوافعه عن ذلك الذي شهدته المنطقة العربية في خمسينات وستينات وحتى سبعينات القرن العشرين.

ينقسم المهتمون والمتابعون لتحوّلات الصراع في المنطقة إلى فريقين، يرى أحدهما أن أسباب الصراع أيديولوجية وسياسية بينما يرى الفريق الآخر أن الصراع يعود لأسباب دينية طائفية.^{iv} غير أن هذا الصراع يمكن فهمه من خلال الأخذ بالاعتبار العلاقة بين الصراعات المحليّة على السلطة والنفوذ في الدول المأزومة وطموحات الدول الفاعلة في الإقليم. حيث تدفع الصراعات الداخلية على السلطة الأطراف المحليّة المتصارعة إلى البحث عن حلفاء إقليميين يمكنهم تزويدهم بالمال والأسلحة والغطاء الأيديولوجي والدعم الدبلوماسي. وتبحث الأطراف المتصارعة عن حلفاء إقليميين يشاركونهم، بطريقة أو بأخرى، مواقفهم السياسية والأيديولوجية. فالقوى الإقليمية تحتاج إلى هذه الروابط الأيديولوجية لتعزيز علاقاتها مع عملائها المحليين. وتكمن أهمية هذه الدراسة في محاولة كشفها عن مسار التنافس الإقليمي وأطرافه الفاعلة ودوافعها المعلنة والكامنة وانعكاس ذلك التنافس على دول الجوار الضعيفة الموبوءة بالأزمات، وفهم ما إذا كان استمرار التنافس عاملاً في استمرار أزمات هذه الدول وانسداد سبل الحل.

الحرب الباردة الإقليمية: عرض تاريخي

الحرب الباردة هي حالة نزاع بين دولتين لا تنطوي على عمل عسكري مباشر. ممّا يعني أن الدولتين المتنازعتين لا تعلنان الحرب على بعضهما البعض. كما حدث خلال الحرب الباردة في القرن العشرين بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي حيث هيمنت عناصر المخاوف من فقدان النفوذ، والمساعي لاكتساب مجالات النفوذ والحرب بالوكالة على العلاقات الدولية بين الدول الأطراف في تلك الحرب.

ما زال التنافس على الزعامة في إقليم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أو النظام الإقليمي العربي يشكّل أساس العلاقات بين دول المنطقة. في خمسينات وستينات القرن العشرين أخذ هذا التنافس طبيعة الحرب الباردة في المنطقة العربية. وقد كان للمتغيّرات الدولية والتطوّرات السياسية والاقتصادية والثقافية الهائلة التي مرّت بها المنطقة أثراً في تغيّر أدوات وأسباب وأطراف الصراع داخل المنطقة. الشرق الأوسط هي التسمية الشائعة للجناح الشرقي للمنطقة العربية. وهو يضم إلى جانب الدول العربية إيران وتركيا وإسرائيل. ويعتبر الكثيرون أن اسم الشرق الأوسط هو الأكثر ملائمة خاصة عندما يتركز الاهتمام حول تفاعل دول عربيّة (السعودية، الإمارات، قطر، سوريا، العراق، مصر) مع دول غير عربيّة في ذات المحيط الإقليمي (تركيا، إسرائيل، إيران وأحياناً باكستان وأفغانستان) يُعتبر مالكولم كير (Malcolm Kerr) هو أول من سكّ مسعى الحرب العربية الباردة على الصراع العربي- العربي الذي اتّسمت به فترة الخمسينات والستينات من القرن الماضي، والذي دار حول محاور إقليمية بين الأنظمة الملكية في مواجهة الأنظمة الجمهورية التي رفعت شعارات الاشتراكية، والقومية، ومناهضة الاستعمار. وقد صاحب ذلك ظهور التيارات الإسلامية كلاعب غير رسمي ممّا أثر في شكل هذه الحرب، حيث تشكلت قوى إسلامية متعدّدة كانت إما حركات سرّية تعمل سرّاً أو معارضة مكبوتة تعرّض قادتها وأعضائها للاعتقال وللتصفية الجسدية. وقد كان التنافس في الخمسينات والستينات من القرن العشرين في ذروته بين الملكيات التقليديّة المحافظة من جهة والجمهوريات الاشتراكية/القومية من جهة أخرى.

مشكلة الدراسة

عكست التحالفات الإقليمية العربية إلى حد كبير الحرب الباردة الدولية بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة، والتي كانت محور السياسة الدولية في الأحقاب من الخمسينات إلى التسعينات من القرن العشرين. وهو تنافس اشتمل على حروباً بالوكالة ولكنه، كما يرى البعض^v، وضع حدوداً معينة لعدم الاستقرار الإقليمي.

وللتنافس العربي- العربي خصوصية تحتاج إلى النظر إليها من زوايا غير تقليدية. فخلال الفترة من الخمسينات والستينات وحتى الوقت الحاضر مروراً بالعقود الأخيرة من القرن العشرين حافظت الأنظمة الملكية على استقرارها السياسي وعلى تحالفها مع بعضها البعض، على الرغم من اهتزازها النسبي بسبب بعض الأحداث، بينما تعرّضت الجمهوريات القوميّة العلمانية الواحدة تلو الأخرى للانتفاضات المحليّة وللعقوبات الدولية وأخير للعواصف التي اقتلعت أنظمتها مع أحداث 2011 وما تبعها من اضطرابات وحروب.

يكمن أحد متغيّرات تطوّر الصراع الذي مرّت به المنطقة في صعود أحزاب الإخوان المسلمين وحزب الله وبعض الحركات الإسلامية الأخرى والتي تمثّل خيطاً مشتركاً أندر بعودة محتملة إلى تحالفات بين بعض الأنظمة الجمهورية، ولكن بأجندة سياسية مختلفة.ⁱⁱⁱ

من جهة أخرى، أدّت التطوّرات التي شهدتها المنطقة منذ الثورة الإسلامية في إيران في عام 1979 إلى تغيّر في طبيعة وأسباب وأطراف الحرب الباردة في المنطقة، فسوف نرى أن البعد القومي شهد انحساراً واسعاً وفي المقابل تنامي البعد الديني الإسلامي تحديداً، في صراع على الزعامة والهيمنة، مع تحوّل الصراع إلى صراع بين طرف عربي وطرف مسلم ولكنه غير عربي. حيث عاشت

السعودية والأردن بشكل وثيق في دعم الفصيل الملكي في الحرب الأهلية اليمنية التي أصبحت حرباً بالوكالة بين مصر والسعودية بعد إنشاء الجمهورية العربية اليمنية الناصرية عام 1962.^x

لم تكن الحرب الباردة العربية صداماً بين أنظمة اقتصادية رأسمالية وشيوعية. فباستثناء الحكومة الماركسية في جنوب اليمن (قبل الوحدة)، رفضت جميع الحكومات العربية صراحة الشيوعية وجرمت أعمال النشطاء الشيوعيين داخل أراضيها. علاوة على ذلك، لم تسع الدول العربية أبداً إلى الانضمام إلى التحالفات العسكرية المتنافسة كحلف الناتو وحلف وارسو، حيث كانت جميع الدول العربية تقريباً أعضاء في حركة عدم الانحياز.

ما ربط الحرب الباردة العربية بالمواجهة العالمية الأوسع بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي هو أن الولايات المتحدة دعمت الملكيات المحافظة التي تقودها السعودية، بينما دعم الاتحاد السوفيتي الجمهوريات الثورية التي تقودها مصر والمتمسكة بالاشتراكية وبالوحدة العربية، على الرغم من قمع الحركات الشيوعية العربية المحلية. بالتوازي مع ذلك، كان الدعم الجمهوري القومي الثوري العربي للحركات الثورية المناهضة لأمريكا، والغرب، والمناهضة للإمبريالية، والمناهضة للاستعمار خارج العالم العربي، مثل الثورة الكوبية، والدعم الملكي العربي للحكومات المحافظة في الدول ذات الغالبية المسلمة، مثل باكستان. وتجدر الإشارة إلى أن مصر زعمت أنه في مارس 1958 دبر الملك سعود مؤامرة، باءت بالفشل، لاغتيال عبد الناصر بإسقاط طائرته قبل هبوطها في دمشق. وقد قدّم ناصر للصحفيين نسخاً من الصك الذي أذن به سعود لتنفيذ عملية الاغتيال، واستخدمه كدليل إضافي على أن النظام السعودي نظاماً رجعيّاً وأن السعودية دمية في يد الغرب.^{xi}

لقد بدت مظاهر الحرب العربية الباردة والحرب بالوكالة خلال الحرب الأهلية في اليمن الشمالي في عام 1962. حيث تدهورت العلاقات المصرية السعودية أكثر. فعندمت تنافس الثوريون اليمنيون والملكيون الرجعيون على السلطة، دعم عبد الناصر الثوريين، على أمل توسيع نفوذه في شبه الجزيرة العربية، بينما دعمت السعودية الملكيين، في مسعاها لكبح نفوذ عبد الناصر.

ناشد الثوريون اليمنيون عبد الناصر للتدخل العسكري المصري. وكانت استجابة عبد الناصر سريعة، حيث شنّت مصر حرباً بالوكالة ضد السعودية في اليمن وذلك في أكتوبر 1962. خلال عام 1964، أشاد عبد الناصر بقدرة الثورة اليمنية على "ترجيح كفة الميزان وإعادة زمام المبادرة إلى القوى الثورية العربية وإجبار الرجعية على اتخاذ موقف دفاعي".^{xii}

نهاية الحرب العربية الباردة

مع أواخر سبعينيات القرن العشرين، اعتبرت الحرب الباردة العربية قد انتهت بسبب عدد من العوامل. فقد أدى نجاح إسرائيل في حرب الأيام الستة عام 1967 (النكسة) إلى تقويض القوة الاستراتيجية لمصر ولعبد الناصر. تلاشت حدة الخلاف المصري السعودي بشكل كبير، حيث تركّز الاهتمام على جهود مصر لتحرير أراضيها الواقعة آنذاك تحت الاحتلال الإسرائيلي.

كما أن تغيير القيادة في مصر كان له بالغ الأثر في تخفيف حدة الصراع الثوري - الرجعي في المنطقة. فمع عام 1970 تولّى أنور السادات رئاسة مصر خلفاً لعبد

سناحظ أن ذات الدوافع وهي دافع اكتساب مجالات النفوذ ودافع المخاوف من فقدان النفوذ هما اللذان يهيمنان على العلاقات بين الدول الفاعلة في المنطقة العربية أو الشرق الأوسط، حيث تنتشر الحرب بالوكالة.

الحرب الإقليمية الباردة الأولى (العربية)

إن القول بأن الصراع في المنطقة العربية في فترة الخمسينات والستينات يعكس حرباً باردة عربية لا يشير فقط إلى كون أطراف الصراع دول عربية ولكن أيضاً أن قضايا الخلاف كانت قضايا قومية كقضية فلسطين وقضية الوحدة العربية، والعلاقة مع الغرب. حيث كانت القومية العربية هي العامل المؤثر في السياسة العربية وفي العلاقات بين الأنظمة العربية. بالإضافة إلى مبادئ معاداة الصهيونية والإمبريالية. فقد كان للبعد القومي العربي والأيدولوجية التي تبنتها النخب الثورية التعبوية، وسياسة المحاور التي انتهجتها الدول المتنافسة على الهيمنة الإقليمية أثراً بالغاً على السياسة العربية وعلى شكل وطبيعة العلاقات بين الدول العربية.

اتّسمت تلك العلاقات بتفاعلات معقدة عكست التناقض بين مصالح الدولة القطرية والمصلحة القومية للأمة، وبين الأخطار التي تترصّ بالدولة القطرية وتلك التي تهدد الأمة العربية. فالمصلحة القومية ظهر أنها تهدد سيادة الدولة القطرية. لقد اتّسمت الجمهوريات العربية (الناشئة حديثاً آنذاك) بالقومية العلمانية الثورية، والتي استلهمت إلى حد كبير من مصر عبد الناصر، كما انخرطت في منافسات سياسية بدرجات متفاوتة من الضراوة مع النظم الملكية العربية التقليدية المحافظة، التي تزعمتها السعودية بشكل رئيسي.^v

بعد الانتصار السياسي لمصر في أزمة السويس عام 1956، اكتسب عبد الناصر والأيدولوجية المرتبطة به دعماً سريعاً في دول عربية أخرى من العراق في الشرق إلى الجزائر في الغرب، والتي كانت آنذاك لا تزال تحت الاحتلال الفرنسي. واستجابة لهذه المتغيرات شهدت دول عربية عديدة، لاسيما العراق واليمن الشمالي وليبيا، الإطاحة بالأنظمة المحافظة واستبدالها بحكومات جمهورية ذات توجهات اشتراكية قومية. واستولت النخب الثورية التقدمية على الحكم في الدول المذكورة.

كانت قوة عبد الناصر وبعض النظم التقدمية مؤثرة في الصراعات السياسية المحلية في الدول المجاورة. حيث واجهت الأنظمة العربية الضعيفة صعوبة في السيطرة على مجتمعاتها، وسعى اللاعبون المحليون إلى إيجاد حلفاء إقليميين ضد خصومهم المحليين. فجمال عبد الناصر استخدم التكنولوجيا الجديدة آنذاك، راديو الترانزستور، لحشد الدعم القومي العربي ضد الأنظمة الحاكمة، وتحريض الشعوب على الثورة ضد أنظمتها في سوريا والعراق والأردن والسعودية وليبيا وأماكن أخرى.^{vi}

كانت قدرة عبد الناصر على حشد الدعم عبر الحدود وعلى التدخل في السياسات الداخلية للدول العربية الأخرى هي التي جعلت منه القوة الرائدة في السياسة العربية من منتصف الخمسينيات إلى أواخر الستينيات. وثمة من ينسب قوة التأثير التي كان عبد الناصر يتركها على المجتمعات العربية إلى كون الدول في تلك المجتمعات كانت ضعيفة^{vii} في الساحة السياسية المحلية، دول ضعيفة من حيث العلاقات بين الدولة والمجتمع.^{viii}

بدورها، اقتربت الأنظمة الملكية، أي السعودية والأردن والمغرب (ودول الخليج، بعد استقلالها في أوائل السبعينات) من بعضها البعض في سعيها إلى مواجهة النفوذ المصري، المتنامي آنذاك، من خلال مجموعة متنوعة من الوسائل المباشرة وغير المباشرة.^{ix} فإبان حرب اليمن في الستينات مثلاً تعاون كل من

إسلامية، وبالتالي تقدّم القيادة الدينية الإيرانية دولة الجمهورية كنموذجاً مثاليًا للحكم الإسلامي^{xv}.

أولاً: الصراع الإقليمي في الفترة من 2001 – 2011

بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 انتهجت الولايات المتحدة استراتيجية الحروب الوقائية للقضاء على ما أسمته بالإرهاب، جاءت التغييرات التي شهدتها المنطقة نتيجة لهذه الاستراتيجية لتصب في مصلحة إيران؛ حيث تخلّصت من عدوّتها اللدودين في المنطقة: نظام "طالبان" ونظام صدام حسين، وصعدت حكومة عراقية موالية لإيران، وتزامن ذلك مع ارتفاع أسعار النفط الذي ساعدها على بناء تحالفات قوية مكوّنة ما عُرف بمحور المقاومة، وبذلك تغيرت المعادلة الإقليمية لصالح تزايد النفوذ الإيراني^{xvi}.

لقد سحّحت فرص جديدة لإيران لتعزيز هيمنتها على المنطقة. لقد فتح الغزو الأمريكي لكل من أفغانستان والعراق الساحة السياسية لإيران في هاتين الدولتين، حيث تضم إحداهما أغلبية سكانية من الشيعة. فقد خلقت سياسة الولايات المتحدة فراغاً سياسياً جديداً في الدولتين المجاورتين ممّا سمح بتغلغل النفوذ الإيراني. أدى انتخاب محمود أحمددي نجاد رئيساً لإيران في عام 2005 إلى وصول الطرف الأكثر التزاماً بالخطاب الثوري لآية الله الخميني إلى السلطة والذي يسعى أيضاً إلى بسط النفوذ الإيراني على الشئون الداخلية للدول الأخرى. دفعت هذه الطموحات المتجددة والفرص الجديدة في العراق بإيران إلى موقع قوة جديد في الجناح الشرقي من الوطن العربي. بحلول منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، كانت إيران قوة رائدة في الهيمنة الإقليمية، وخاصة في كل من لبنان وسوريا والعراق^{xvii}.

في لبنان، بدأ وكان السعودية حققت نصراً محدوداً على إيران في 2005 وذلك بانسحاب القوات السورية وانتصار تحالف 14 آذار في الانتخابات البرلمانية اللاحقة. قاد 14 آذار سعد الحريري، نجل رئيس الوزراء الراحل والحليف المقرب للسعودية رفيق الحريري. وقبل ذلك، أثبت حزب الله أنه لا يزال القوة الفعلية في السياسة اللبنانية. وأظهر تجاهله التام للحكومة اللبنانية في سلوكه المستقل للسياسة الخارجية والعسكرية خلال حربه القصيرة مع إسرائيل في عام 2006. كما تبدو مظاهر الحرب الباردة بين الدولتين الكبريين في الإقليم من خلال ازدياد الإنفاق العسكري لكل دولة للحماية من أي هجوم، مما تسبب في خلق شعور بالتهديد لدى كل دولة وبالتالي زيادة الإنفاق العسكري. ومع تصعيد فرص الصراع المحتملة وازدياد شدة هذا الصراع تزيد البلدان من الميزانيات العسكرية والإجراءات الأمنية. فقد ردّت الدولتان بإجراءات صارمة على التهديدات الأمنية الخطيرة التي نتجت عن انتفاضات شعوب المنطقة، بدءاً بدخول السعودية في الحرب اليمنية إلى إرسال إيران لمزيد من القوات والمستشارين العسكريين إلى سوريا. ومع ذلك، لم تؤد هذه الإجراءات إلا إلى تصاعد المخاوف والمعاناة المتبادلة في البلدان التي مزقتها الحروب^{xviii}.

ثانياً: تطورات الصراع الإقليمي من 2011 - 2020

احتدّ الصراع على الهيمنة والنفوذ مع الكشف عن برنامج إيران النووي الكامن وإخراج العراق من تشكيلة القوة الإقليمية، وصار يتعدّى على الاختلافات الطائفية والقومية والعقيدة الثورية والتنافس على الهيمنة الإقليمية وأسعار النفط والموقف من الوجود العسكري الأمريكي في الخليج^{xix}.

وقد فاقم المشروع الإيراني لتطوير الأسلحة النووية من حجم التهديد وتوترات الحرب بين السعودية وإيران وهذد بإطالة أمدها. فبعد تمزيق الرئيس الأمريكي ترامب لإتفاق إيران عام 2015، وهي الاتفاقية التي كانت ضماناً حيوية ضد

الناصر، وأتبع خطأً ابتعد به جذرياً عن برنامج عبد الناصر الثوري، على الأصدقاء المحليّة والإقليمية والدولية. على وجه الخصوص، سعى الرئيس السادات إلى التعاون الاستراتيجي الوثيق مع السعودية في عهد الملك فيصل، حيث أقام علاقة كانت حاسمة آنذاك لنجاحات مصر في الجزء الأول من حرب أكتوبر عام 1973. ومضى في نهجه الذي اختطّه بتخليه عن الناصرية بإهاء مصر لشراكتها الإستراتيجية مع الاتحاد السوفيتي لصالح الولايات المتحدة. ومن خلال توقيع معاهدة السلام مع إسرائيل عام 1978 استطاع استعادة الأراضي المصرية من القوات الإسرائيلية العسكرية والمستوطنين. لم تقتصر معاهدة السلام التي أبرمها السادات على عزل الناصريين وغيرهم من القوميين العرب العلمانيين فحسب، بل أثارت غضب الإسلاميين الذين شجّبوه واعتبروه مرتدّاً وما برحوا حتى اغتالوه. مع منتصف عقد السبعينات كانت الحرب العربية الباردة قد انتهت، ومع نهاية ذلك العقد كانت أغلب الدول العربية التي تبنت النهج الاشتراكي قد تخلّت عنه واتّجهت لتبنيّ نظام السوق والتحوّل الديمقراطي من خلال عملية (البرلة والخصخصة/ liberalization and privatization)

الحرب الإقليمية الباردة الثانية (الشرق أوسطية)

مع نهاية عقد السبعينات تحوّل الصراع ليضم طرف غير عربي. حيث ظهرت إيران كقوة إقليمية تطمح لاكتساب النفوذ في المنطقة. ارتفعت شعبية الإسلاموية، وبلغت ذروتها مع اندلاع الثورة الإيرانية عام 1979 التي خلقت إيران الشيعة كقوة إقليمية تعهدت بإسقاط الحكومات ذات الغالبية السنيّة للدول العربية، الجمهورية والملكية على حد سواء.

مع اندلاع الحرب الإيرانية العراقية في بداية الثمانينيات، اتّفقت مصر أثناء حكم السادات، رغم تجميد عضويتها في جامعة الدول العربية، مع خطّ السعودية في دعم العراق ذات القيادة السنيّة ضد إيران الشيعة. في الوقت نفسه، اتخذ الصراع السني الشيعي في أماكن أخرى من المنطقة، ولا سيما لبنان، طابع صراع جديد بالوكالة بين القوى الإقليمية المسلمة الشيعية والسنية^{xiii}.

من العناصر المهيمنة في الحرب الباردة الإقليمية هي استخدام الحرب بالوكالة والمخاوف من التوسع. هذا عامل مهم في الصراع في المنطقة. فالسعودية وإيران تدعمان الفصائل المتعارضة في العراق ولبنان واليمن وسوريا ممّا عمّق الانقسام السني-الشيعي، وهذا سمح بتمدّد النفوذ السعودي والإيراني في هذه البلدان من خلال الدعم الذي يقدمونه للأنظمة السنية والشيعة والأقليات. فمجالات النفوذ وطموحات الهيمنة تشكّل مرتكزاً أساسياً في السياسة الخارجية للسعودية وإيران في الإقليم. حيث تتصوّر السعودية نفسها بأنها ممثلة الإسلام دولياً، مستخدمة وصايتها على المدينتين المقدستين مكّة والمدينة لدعم هذا الادّعاء. ولمواجهة ذلك تسعى إيران لكسب تأييد الشعوب العربية من خلال التعبير عن معارضة شديدة للولايات المتحدة الأمريكية والإمبريالية الغربية، والتأكيد على الالتزام بالقضية الفلسطينية. وهكذا تدّعي كلتا الدولتان امتلاك الحق التاريخي في قيادة المنطقة^{xiv}.

ومتلما كانت مخاوف الولايات المتحدة من تمدّد النفوذ السوفيتي الشيوعي في العالم، كذلك تبدو مخاوف السعودية من تمدّد إيران فيما يخص "تصدير الثورة" ونشر الثيوقراطية الشيعية المناهضة للملكية.

تعمل إيران منذ قيام الثورة الإسلامية عام 1979 على تشويه شرعية الأنظمة الملكية، وتتحدّى بشكل مباشر حكم أسرة آل سعود وتشكك في شرعية حكمها، مدّعية أن النظام الملكي في السعودية غير شرعي رغم وصفه بأنه ذو مُثُل

مع الانتفاضات العربية في عام 2011، ظهرت العديد من الجهات الفاعلة الإقليمية شكّلت القوى الرئيسية في المنطقة. تمتد صراعات القوة بين عدة مناطق فرعية في الاقليم من الخليج، مروراً بالعراق وسوريا وشرق البحر الأبيض المتوسط إلى شمال إفريقيا والسودان، وتمتد جنوباً إلى منطقة الساحل والقرن الأفريقي.

يعتقد مارتن بك (Martin Beck) أنه ليس للمنطقة "قوة إقليمية" مهيمنة، بمعنى ليس لدى أي من دول المنطقة قوة تفوق في قوتها سواء الصلبة أو الناعمة قدرات الفواعل الأخرى داخل المنطقة؛ قوة تُجمع عليها اغلبية دول الإقليم أو كلها على أن لها دور قيادي. هناك من يرى أن الإمبراطورية العثمانية كانت آخر قوة في المنطقة تحقق هيمنة إقليمية في الشرق الأوسط.^{xxiv} تسعى كل الدول الفاعلة في المنطقة لأن تكون القوة المهيمنة في الإقليم، ولكن لا يتمتع أيًا منهم بالقوة الكافية للانتصار فعلياً ضد الآخرين بمفرده؛ فالفاعل السائد بينهم وفقاً لمارتن بك، يقوم على "التناقض" لا "التناغم".^{xxv}

وعن خريطة توزيع القوة، يرى كراسن و ميلادز (Krasna and Meladze) أن هناك أربع جهات فاعلة رئيسية مؤثرة في المنطقة اليوم، هي إيران وتركيا وإسرائيل والسعودية. تشكّل هذه الجهات نوع من توازن القوى الرباعي الذي يتجلى تقريباً في كل صراع وتفاعل في المنطقة. ورغم أنهما لا يعتبران مصر فاعل رئيسي في الإقليم إلا أنهما يضيفانها إلى هذا التوازن ويربانهما قوة خامسة.^{xxvi} فيقولان أنها بالفعل قوة إقليمية فرعية في غرب الشرق الأوسط، وفي البحر الأبيض المتوسط وحوض النيل.

سنرى أن للانتفاضات والتغيرات السياسية التي شهدتها المنطقة دوراً هاماً في تشكيل محاور صراع جديدة أو إحياء محاور صراع قديمة وفي بروز و تنامي جهات فاعلة غير رسمية (non-state actors) كان لها دور مؤثّر في إعادة رسم خريطة الصراع، مثل حزب الله وجماعة الإخوان المسلمين.

المحور الحالي للصراع هو الصراع بين السنة (سني - سني). والذي بدأ مع "الانتفاضات العربية" 2010-2011، فلقد اتّحدت الأنظمة الملكية المحافظة في الوطن العربي، بقيادة الإمارات والسعودية ضد موجة الانتفاضات الشعبية، وشكّلت محورا محافظا في مواجهة تلك الانتفاضات. حيث قام هذا المحور بأول تدخل عسكري له في مارس 2011. عندما ساعدت القوات بقيادة السعودية البحرين في قمع تمرداتها الشعبي. سرعان ما توجّه عدا هذا المحور ضد جماعة الإخوان المسلمين وتركزت جهوده لمحاربتها. فقد اعتُبر تنظيم الإخوان المسلمين المحرض الخفي للاضطرابات التي عصفت بالعالم العربي. كما تركّزت جهود هذا المحور ضد الدولتين السنتين اللتين دعمتا الإخوان والانتفاضات الشعبية وهما قطر وتركيا.

عندما وصل الإخوان المسلمون المصريون إلى السلطة في مصر بقيادة محمد مرسي في يونيو 2012، حصلوا على دعم قوي من قطر وتركيا، وفي المقابل، حظيت الثورة المضادة التي قادها الجيش المصري وأطاحت بالإخوان المسلمين في 2013 بدعم كبير من السعودية والإمارات.

فيما بعد عملت هذه المحاور السنيّة (الإمارات ومصر والسعودية من جهة، وقطر وتركيا من جهة أخرى) من أجل السيطرة من خلال دعم وكلاء محليين في جميع أنحاء العالم السني، في ليبيا ومنطقة الساحل والقرن الأفريقي والسودان، وكذلك في فلسطين وسوريا. وقد زاد الحظر الذي فُرض على قطر في يوليو 2017 من تعميق التحالف بين تركيا وقطر ضد السعودية والإمارات، حيث أخذ بُعداً عسكرياً.^{xxvii}

تطوير إيران لقدرات نووية خطيرة، زادت الشكوك بخصوص التزام إيران بعدم تطوير الأسلحة النووية. إضافة إلى هذا القلق، أعلن ولي العهد السعودي، في مقابلة مع شبكة سي بي إس أنه، "إذا طورت إيران قنبلة نووية، فسوف نحذو حذوها في أقرب وقت ممكن".^{xx}

يرى البعض أن تفاقم هذا التنافس جاء بسبب البيئة الجيوسياسية لما بعد عام 2011. فقد اتّسمت هذه البيئة بالانتفاضات العربية، وانهيار أنظمة الدولة (خاصة في العراق وسوريا)، والتراجع النسبي للقوة الأمريكية، وتدخل روسيا في الأزمة السورية. لقد بدا جلياً أن الانتفاضات العربية قد أثّرت سلباً على تحالفات السعودية وإيران. فقد نجحت إيران بشكل خاص في ملء الفراغ الذي خلفه انهيار الدولة في سوريا والعراق بالوسائل السياسية والعسكرية. بالإضافة إلى ذلك تنامي قلق السعودية من عملية التقارب بين إيران والحلفاء الغربيين التقليديين للسعودية. تعمّق هذا القلق، والذي نشأ من تجربة الربيع العربي، من تخلي الولايات المتحدة عن حليفها القديم حسني مبارك، علاوة على عملية إعادة تأهيل إيران على الساحة الدولية، مما خفّف من تصوّر إيران كدولة مارقة في عهد الرئيس أحمددي نجاد في ظل التقارب الذي تغذيه المصالح الاقتصادية.^{xxi}

لا يمكن وصف المقاربتين السعودية والإيرانية تجاه الانتفاضات العربية على أنها مؤبّدة أو أنها معادية لها. إن اعتبارات السياسة الواقعية هي التي تفسّر سلوك الدولتين تجاه هذه الانتفاضات. فبينما تدعم كلتا الدولتين الأنظمة الصديقة لها التي واجهت الانتفاضات، وجدت كلتا الدولتين نفسها أيضاً في موقف غير مريح من تأجيج المعارضة حتى عندما تهدد خصومهما. في البحرين، وقفت إيران إلى جانب التغيير السياسي كطريق للتمكين الشيعي وضربة للمنافس السعودي. أمّا في سوريا، فتقف بحزم ضد التغيير. نجد العكس صحيح بالنسبة للسعودية التي أرسلت قوات إلى البحرين لسحق التمرد هناك، لكنها في سوريا دعت إلى إسقاط نظام بشار الأسد.

أما فيما يتعلق بدور الطائفية في هذا الصراع فيمكن القول أن التنافس السعودي الإيراني ليس طائفيّاً بطبيعته ولا استمراراً لعداء قديم مفترض بين المذهبين السني والشيعي. لقد مهّدت عملية "تغيير النظام" وتفكيك الدولة وإنهاء النظام البعثي في العراق عام 2003 الطريق أمام تصاعد نفوذ إيران. ويبدو أن الانقسام الديني بين السنة والشيعية ليس سوى أداة في لعبة المناورة الجيوسياسية الأوسع. فالنتائج التاريخية للصراع يكشف أن الاختلافات الطائفية والأيدولوجية كان في أحيان يُقلّل من شأنها وفي أحيان أخرى يتم تضخيمها من قبل كل من إيران والسعودية في مراحل زمنية مختلفة لخدمة أهداف خاصة بكل دولة.^{xxii}

وعلى كل حال فقد تم تسييس الطائفية والتي تمثّلت في وجود كتلة سنية بقيادة السعودية ضد كتلة شيعية بقيادة إيران من ناحية، وانقسام داخل الكتلة السنيّة حول تعبئة الإسلام السياسي، الذي يجسده تنظيم الإخوان المسلمين وأنصارهم (قطر وتركيا) ضد خصومهم (السعودية والإمارات ومصر) من ناحية أخرى. يمكن أن نلمس ذلك جلياً في ديناميكية التوازنات في المنطقة العربية في فترة الانتفاضات العربية في 2011 وما بعدها. وبالتالي فإن تحليل التطور التاريخي لهذا العداء بين السعودية وإيران يكشف أن الصراع هو حرب باردة إقليمية، مع تركيز مبالغ فيه على الطائفية.^{xxiii}

القوى الإقليمية المتصارعة بعد 2011

طموحات مصر في أن تصبح مركزاً إقليمياً للطاقة لصادرات الغاز الطبيعي. بعد أن حققت مصر اكتشافات كبيرة للغاز في مياها الإقليمية. تأمل مصر في الاستفادة من المحطات الحالية لتصدير الغاز الطبيعي المسال لبيعه إلى أوروبا. ساعد الدور الرائد لمصر في تشكيل EMGF^{xxix} على صقل أوراق اعتمادها كمركز إقليمي للطاقة، كما إنه يتماشى مع معارضتها للنفوذ التركي في المنطقة. يعد التدخل التركي العسكري في ليبيا محاولة لإعادة تمكين الإخوان، كما أنه يعكس مساعي تركيا لأن تكون القوة الإقليمية المهيمنة والمؤثرة، في ظل استمرار غياب القوى الإقليمية الفاعلة والمؤثرة في منطقة الشرق الأوسط ولاسيما القوى العربية وضعف النظام الإقليمي العربي. وهذا قد يؤدي إلى أفول النظام الإقليمي العربي، ليحل محله نظام شرق أوسطي تكون السيادة فيه لتركيا.

الخاتمة

لقد اتسمت السياسات الإقليمية العنيفة في المنطقة العربية بسمات الحرب الباردة. فالعرب الباردة لا تتضمن مواجهة عسكرية بين الأطراف المتنافسة على النفوذ والزعامة سواء دول كانت أو فاعلين غير حكوميين (حركات الإسلام السياسي مثلا). كان الصراع على النفوذ في داخل النظام العربي دائراً بين أطراف عربية تكتلت فيه النظم الملكية المحافظة والتي وُصفت بالنظم الرجعية في مواجهة الجمهوريات القومية الثورية والتي وُصفت بالتقدمية. غير أن ميزان القوة في المنطقة تغير بتأثير مجموعة من العوامل تمثلت في الطفرة النفطية، والاعتراف بإسرائيل من قبل زعيمة النظم الثورية، وقيام الثورة الإسلامية في إيران، فظهرت أطراف أخرى غير عربية تنشأ الزعامة وتسعى نحو اكتساب النفوذ، ممّا أنذر بانهايار النظام الإقليمي العربي.

كانت ومازالت الحرب الباردة بين الأطراف الفاعلة تدور رحاها على أرض الدول الضعيفة في المنطقة. الدول التي تطعن الأزمات السياسية والنزاعات الداخلية والصراع الدامي على السلطة. ولقد فتحت الانتفاضات العربية منذ عام 2011، ميادين جديدة تدور فيها الحرب الباردة. فقد أفضت الانتفاضات إلى انقسامات وحروب أهلية وصراع على السلطة أزم أطرافه بالبحث عن حلفاء إقليميين يمكنهم تزويدهم بالمال والسلاح والغطاء الأيديولوجي والدعم الدبلوماسي. هناك أيضاً محاور صراع مهمة تقع خارج تنافس الدول على النفوذ. فبالإضافة إلى صراعه مع إيران ترى السعودية نفسها أيضاً في صراع مع جماعة الإخوان المسلمين وبالنتيجة في صراع مع الدول التي تدعم وترعى هذه الجماعة (قطر وتركيا) حول اتجاه السياسة الداخلية في الدول الإسلامية السنية في العالم العربي.

وقد أصبحت المواجهة الحالية تلعب دوراً رئيسياً في الصراع على السلطة في سوريا، والذي جذب جميع اللاعبين الإقليميين كما كان الحال في السنوات الأولى للحرب الباردة العربية^{xxx}

عانت وتعاني العديد من الدول العربية من إضعاف أو إفشال، إن لم يكن انهياراً، لمشروعات بناء الدولة. ويمكننا القول ختاماً إن فشل الدولة وضعف مؤسساتها وليس الطائفية ولا صعود الأيديولوجيات الإسلامية، هو الذي جعل من بعض الدول ساحات القتال للحرب الباردة القديمة والجديدة في الشرق الأوسط.

تعد المنافسة السنيّة- السنيّة أحد المفاتيح في فهم ديناميكيات الصراع في ليبيا، حيث دعمت تركيا وقطر حكومة الوفاق الوطني ثم دعمتا ولا زالتا تدعمان حكومة الوحدة الوطنية المعترف بها دولياً والتي تتخذ من طرابلس، الواقعة في قبضة الإخوان المسلمين، مقراً لها. في المقابل قدّمت مصر والإمارات والسعودية الدعم للجيش الوطني الليبي بقيادة المشير خليفة حفتر. وفي السودان تدعم الدول الثلاث (مصر والإمارات والسعودية) بسخاء الجنرالات السودانيين وتساعدهم على تعزيز سلطتهم، واستقطاب اللاعبين السياسيين المدنيين؛ فضلاً عن مزاحمة قطر وتركيا اللتين دعمتا عمر البشير.

تداعيات التنافس الإقليمي على الاستقرار في المنطقة

لقد برزت تركيا كقطب إقليمي مؤثر وذلك بسبب محدودية تدخل الولايات المتحدة في المنطقة وتغاضها عن النزعة التوسعية التركية. وقد انعكست هذه النزعة في تمدد نفوذ تركيا في إفريقيا الذي تمثل في عقد اتفاقية التعاون العسكري مع النيجر، الجارة الجنوبية لليبيا. كما واصلت تركيا مساعيها لتوسيع نفوذها في منطقة القرن الإفريقي من أجل تحقيق التوازن مع النفوذ المصري وأيضاً لمواجهة خصمها في منطقة الخليج وهما السعودية والإمارات. ففي بحثها لتحقيق التوازن مع النفوذ المصري، وجدت أن إثيوبيا طرف فاعل، بعد أن برزت إثيوبيا مؤخراً كلاعب جديد مؤثر في المنطقة.

رغم أن ليبيا بعيدة عن تركيا جغرافياً، إلا أن تركيا تعتبرها موقعا أساسياً في استراتيجيتها في شرق وجنوب البحر المتوسط، ومدخلا لمد نفوذها في شمال وشرق أفريقيا، وتحرص على التمسك بها بعد خسارتها السودان التي مالت بعد الانقلاب الذي أطاح بالرئيس عمر البشير نحو المحور السعودي الإماراتي.

أدت الحرب بالوكالة التي تجري في ليبيا بين هذه القوى الأجنبية إلى تكثيف المنافسة الإقليمية على الموارد في مياها شرق البحر الأبيض المتوسط، حيث أدت عدة مطالبات متداخلة من قبل تركيا ومصر واليونان وقبرص إلى تأجيج التوترات المتصاعدة التي استدعت الوساطة من قِبَل الناتو والاتحاد الأوروبي.

دعمت تركيا حكومة الوفاق الوطني واعترفت بإرسال طائرات بدون طيار ودفاع جوي ومستشارين حكوميين ومقاتلي المعارضة السورية. لقد ظهر الدعم التركي بعد اتفاق الحدود البحرية لعام 2019 الذي وقّعه تركيا مع حكومة الوفاق. يبدو من خلال هذا الاتفاق أن تركيا أرادت أن تحميها الصفقة من تحركات اليونان وقبرص، مما قد يحد من مياها الساحلية، ويسلمها الحق في استخدام النفط والغاز في المياها الدولية، قبالة شاطئ تركيا ودولة شمال قبرص. فدعمت تركيا لجماعة الإخوان المسلمين، فاقم من صراعاتها الإقليمية وأدخلها في منافسة مع أنصار الجيش الوطني الليبي مثل مصر والإمارات والسعودية، الذين يقاوتون جماعة الإخوان المسلمين. هذا إلى جانب صراعه مع كل من اليونان وقبرص وإسرائيل والذين أطلقت عليهم تسمية "تحالف الشر" لأنها تعتبرهم يسعون للحد من وصول تركيا إلى ثروات الطاقة في "مجالها الأزرق"^{xxviii}. فالحصول على المزيد من استقلالية الطاقة هدفاً استراتيجياً لصانعي السياسة الأتراك.

يبدو واضحاً أن مسعى تركيا الحازم لتوسيع نفوذها في شرق البحر المتوسط يهدد

2013, pp. 73-87

ⁱⁱⁱ Dayna Santana, A comparative look at the 'new Cold War' of the Middle East, Australian Institute of International Affairs, 2018. على

ⁱ Malcolm Kerr, *The Arab Cold War*, Oxford University Press, 1965

ⁱⁱ Nabeel A. Khoury, "The Arab Cold War Revisited: The Regional Impact of the Arab Uprising", *Middle East Policy*, Vol. 20, No. 2,

المراجع

الموقع

- [10]- Joshua Krasna and George Meladze, *The "Four Plus One": The Changing Power Politics of the Middle East*, The Moshe Dayan Center for Middle Eastern and African Studies, https://dayan.org/sites/default/files/inline-files/occasional-apers_2021_oct.pdf/
- [11]- Malcolm Kerr, *The Arab Cold War*, Oxford University Press, 1965
- [12]- Martin Beck, "The Concept of Regional Power as Applied to the Middle East," in Henner Fürtig (ed.) *Regional Powers in the Middle East* (New York: Palgrave Macmillan, 2014
- [13]- Morten Valbjørn and André Bank, *The New Arab Cold War: Rediscovering the Arab Dimension of Middle East Regional Politics*, *Review of International Studies*, British International Studies Association, 2011
- [14]- Nabeel A. Khoury, *The Arab Cold War Revisited: The Regional Impact of the Arab Uprising*, *Middle East Policy*, Vol. 20, No. 2, 2013
- Patrick Seale, *The Struggle for Syria: A Study of Post-war Arab Politics, 1945-1958*, London: Oxford University Press, 1965
- Said K. Aburish, *Nasser, the Last Arab*, New York City: St. Martin's Press, 2004
- Wang Jin, "A New Cold War Looms in the Middle East", *Opinion*, 16-April-2023